



(تقييم أداء التشكيلية السياسية في مجلس النواب لمناقشة بيان الحكومة)

مارس ٢٠٢١

عبد الناصر قنديل

ورقة سياسات ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

برج ١٠١ ، امتداد الامل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.

علي الرغم من أن البعض يحلو له أن يتعامل مع الهيئات الشعبية ذات التفويض الشعبي باعتبارها هي المصدر الرئيسي للسلطات وصاحبة الاختصاص الأعلى في إدارة شئون البلاد باعتبارها الجهة المعنية بوضع القواعد والقيم العليا التي يجري تطبيقها في إطار ممارسة الأدوار التنفيذية وبما كان مسوغاً رسمياً لصالحها منحها المسمى الرسمي المعتمد في علوم السياسة (السلطة التشريعية) بل وجعل من دورها التشريعي المركز الرئيسي لحركتها إلا أن الحقيقة (والواقع) يشهدان أن تلك المهمة (التشريع) ليست بذلك التمايز الذي يمنحها مصادر قوتها خاصة في ظل وجود (شريك تشريعي) لديه ذات صلاحية صياغة واقتراح التشريعات (بل ولدية السلطة لاعتمادها في ظل ظروف مجتمعية معينة)

وقد كان المشرع الدستوري واعياً لهذا التداخل عند صياغته للاختصاص التشريعي حيث نصت المادة (١٢٢) علي أنه (لرئيس الجمهورية ولمجلس الوزراء ولكل عضو في مجلس النواب اقتراح القوانين ويحال كل مشروع قانون مقدم من الحكومة أو من عشر أعضاء المجلس إلي اللجان النوعية المختصة بمجلس النواب لفحصه وتقديم تقرير عنه إلي المجلس ويجوز للجنة أن تستمع إلي ذوي الخبرة في الموضوع ولا يحال الاقتراح بقانون المقدم من أحد الأعضاء إلي اللجنة النوعية إلا إذا أجازته اللجنة المختصة بالمقترحات ووافق المجلس علي ذلك فإذا رفضت اللجنة الاقتراح بقانون وجب أن يكون قرارها مسيباً) وهو نص يكشف بجلاء التمايز (لأعلي) الذي يملكه المقترح التشريعي متي جاء من قبل السلطة التنفيذية بل إن المشرع اعتبر أن مشروع القانون المقدم من الحكومة هو أساس النقاش متي تعددت المشروعات المقترحة في امتياز خاص لا يتمتع به نواب المجلس حيث نصت المادة (١٨٦) من لائحة المجلس أنه (يعتبر مشروع القانون المقدم من الحكومة أساساً لدراسة اللجنة إذا تعددت مشروعات القوانين والاقتراحات بقوانين المحالة إليها إذا كانت متفقة من حيث المبدأ وإلا اعتبر المشروع بقانون أو الاقتراح بقانون المقدم أولاً أساساً لدراسة اللجنة وتعتبر المشروعات والاقتراحات الأخرى كإقتراحات بالتعديل وتقدم للجنة تقريراً واحداً عنها)

لذا كان من الطبيعي أن يتوسع المشرع في تحديد اختصاصات المجلس النيابي ولا يقصرها علي إصدار التشريعات بل يمنح لها عدد من الاختصاصات المكملة جمعتها المادة (١٠١) من دستور ٢٠١٤ حيث نصت علي أن (يتولي مجلس النواب سلطة التشريع وإقرار السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة ويمارس الرقابة علي أعمال السلطة التنفيذية) وهو ما جعل للسلطة النيابية الحق في مسألة الحكومة ومحاسبة عناصرها علي أسلوب ونمط إدارتها لشئون البلاد في ضوء الخطط والبرامج المقدمة للحصول علي تفويض الثقة فيها حيث نصت المادة (١٤٦) علي أن (يكلف رئيس الجمهورية رئيساً لمجلس الوزراء بتشكيل الحكومة وعرض برنامجه علي مجلس الوزراء) بينما توسعت المادة (١٢٦) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب في شرح الخطوات العملية والتنفيذية لهذا الإجراء بحيث نصت علي أن (يقدم رئيس مجلس الوزراء المكلف برنامجه الحكومة خلال عشرين يوماً من تاريخ تشكيلها إلي مجلس النواب أو في أول اجتماع له إذا كان غير قائم ويناقش المجلس بيان رئيس مجلس الوزراء المكلف عن برنامج الحكومة ويحال هذا البيان إلي لجنة خاصة برئاسة أحد وكليي المجلس ويراعي فيها تمثيل المعارضة والمستقلين وذلك لدراسة البرنامج وإعداد تقرير عته خلال عشرة أيام ويعرض التقرير علي المجلس في أول جلسة تالية لانتهاه هذه المدة)

ولضمان كفاءة وفاعلية تطبيق تلك الآليات المرتبطة بالرقابة علي السلطة التنفيذية فقد نصت المادة (١٣٦) علي أن (لرئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم حضور جلسات مجلس النواب أو احدي لجانه ويكون الحضور وجوبياً بناء علي طلب

المجلس ولهم الاستعانة بمن يرون من كبار الموظفين ويجب أن يستمع إليهم كلما طلبوا الكلام وعليهم الرد علي القضايا موضوع النقاش دون أن يكون لهم صوت معدود عند أخذ الرأي)

في ضوء ما سبق فقد كان من الطبيعي أن يلجأ مجلس النواب لتفعيل تلك القواعد والاستفادة منها في مسألة الحكومة خصوصا في ظل غياب أي نص ملزم بضرورة إدخال تعديل علي التشكيلة الوزارية يتسق مع إمكانات التغيير أو التنوع في التركيبة البرلمانية الناتجة عن إجراء انتخابات مجلس النواب ٢٠٢٠ بحيث يمكن تقييم الأدعاءات الحكومية ومدى اتساقها مع الخطط والبرامج المقدمة للمجلس إبان التصويت علي منحها الثقة وهو سلوك مستحدث من المجالس النيابية لم يسبق أن اعتمده أي مجلس سابق في محاسبة السلطة التنفيذية أو تقييم أداؤها .

لذا فقد شهدت الجلسة (السادسة) بتاريخ الأحد ١٧ يناير ٢٠٢٠ الإعلان عن اكتمال تشكيل اللجنة العامة للمجلس وعقدتها للاجتماع (الأول) حيث (نوه السيد المستشار الدكتور رئيس المجلس بأن اللجنة العامة قد عقدت اجتماعا صباحا لمناقشة الموقف التنفيذي لبرنامج الحكومة (٢٠١٨ : ٢٠٢٢) الذي ألقاه الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء أمام المجلس بتاريخ ٣ / ٧ / ٢٠١٨ وقد انتهى رأي اللجنة العامة إلي استدعاء السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء للحضور أمام المجلس لعرض الموقف التنفيذي لكل وزارة مقارنة بما ورد ببرنامج الحكومة (٢٠١٨ : ٢٠٢٢) وسوف يقوم مكتب المجلس بإعداد جدول أعمال الجلسات التي يحضرها السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء والسادة الوزراء علي مدار عدة أيام بحيث تتضمن كل جلسة عامة حضور اثنين من الوزراء المعنيين لمناقشتها في الموقف الحالي لتنفيذ ما ورد ببرنامج الحكومة كما سيتم إخطار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء بهذه الجداول الخاصة بمواعيد الحضور أمام المجلس مع التنبيه علي السادة الوزراء بأن الحضور وجوبي عملا بحكم المادة (١٣٦) من الدستور)

وعبر تلك الجلسات المخصصة للقيام بتلك المهمة (استدعاء الوزراء واستعراض مدي التطور في تنفيذ البرنامج الحكومي) فقد تبدت أدعاءات وظهرت ممارسات للمجلس المستحدث يمكن القول بأنها تصلح لأن تكون بمثابة فرصة نادرة للتعرف علي تأثيرات التركيبة البرلمانية وطبيعة أداء وفعالية النواب وقدرتهم علي اجتياز الاختبار الأول بنجاح وتعبيرهم عن احتياجات دوائرهم بذات المهارة في صياغة وتطوير الخطط والبرامج والتشريعات بما يضيف للمجلس ويكسبه ثقة الدوائر المجتمعية ويعزز من مكانته لدي الجماهير التي تراكت لديها ملاحظات سلبية عن أدعاءات المجلس السابق دفعت العديد من الدوائر للعزوف عن المشاركة والبعد عن الترشح وهو ما تسعى لرصده وتحليله بصورة رقمية وإحصائية تستطيع أن ترصد وتحلل حجم التطور في أدعاءات النواب كأفراد أو كتركيبة متماسكة .

- تحليل إجماليات مداخلات النواب

يمكن القول بأن الأدعاءات النيابية خلال الفصل التشريعي الحالي قد شهدت تطورا كبيرا سواء من حيث الرغبة في المشاركة أو الاهتمام بطلب المداخلات والحديث خلال الجلسات العامة الأمر الذي يمكن رصده بوضوح بالنظر لجلسات تقييم الأداء الحكومي ومدى حرص النواب علي طلب الكلمة خلالها باعتبار أن ذلك سيمثل فرصة حقيقية لإثبات أحقية هؤلاء النواب في الفوز بثقة ناخبيهم ومدى قدرتهم وكفاءتهم للتعبير عن الاحتياجات المجتمعية ونواقص الخدمات العامة إضافة لإظهار خصوبة الأفكار والقدرة علي المساهمة في تطوير السياسات العامة وتقييم الأدعاءات الحكومية كمقدمة لعمليات التغيير والتعديل التي قد تطرأ علي التشكيلة الوزارية .

وبالمجمل فقد شهدت جلسات تقييم الأداء الحكومي مشاركة عدد (٤٦١) نائب في الحديث بمجموع مداخلات (١٢٢٧) مداخلة كرقم غير مسبوق يظهر مدي الفعالية والحرص علي الحوار وتقديم الملاحظات النقدية والتحليلية من قبل السادة النواب بنسبة (٧٢,٨ %) مقابل عدم الحديث أو المشاركة في الحوارات العامة لعدد (١٣١) نائب بنسبة تعادل (٢٧,٢ %) من مجموع نواب المجلس كمؤشر حال استمراره فانه قد يشير لمستوي من الايجابية غير المسبوقة في تاريخ الحياة النيابية المصرية عبر تاريخها الممتد .

وقد توزعت تلك المداخلات بين (١٥) جلسة امتدت علي مدار (٢٢) يوم خلال الفترة من الاثنين ١٨ يناير ٢٠٢١ وحتى الاثنين ٨ فبراير ٢٠٢١ بمجموع حضور (٢٨) وزير من التشكيلة الوزارية الحالية حيث شهدت الجلسات (٨ : ٢٠) حضور وزيرين (اثنين) في كل جلسة بينما شهدت الجلسات (٢١ - ٢٢) حضور وزير (واحد) في كل جلسة فيما لم يتغيب عن تلك الجلسات سوي (٦) وزراء (الدفاع - الداخلية - العدل - الإنتاج الحربي - مجلس النواب) دون أي معلومات موثقة حول طلب حضورهم للمجلس لتقديم بيان عن أداء وزارتهم سوي ما يتعلق بوزير (العدل) الذي اعتذر عن الحضور لتواجده خارج البلاد في مهمة رسمية مع إعلان رئيس المجلس إرجاء مشاركته لجلسة لاحقة بعد عودته وهو ما يظهر الحرص علي سرعة انجاز مهمة التقييم وحاجة البرلمان للتعرف الموضوعي والواقعي علي الخطط والبرامج الحكومية المنفذة بما يسمح بالرقابة عليها إضافة لتقييمها .

وبرغم أن الجلسات المخصصة لوزيري (الإعلام - قطاع الأعمال العام) قد كانت الأكثر سخونة وتنوعا في وجهات النظر الناتجة عن اختلاف وتباين واضح في تقييم السياسات وعدم الرضي عن الأدعاءات الوزارية لأسباب تتعلق بمخالفات للقواعد والقوانين وركاكة الأداء فيما يخص وزير الإعلام أسامة هيكل أو الجدل حول سياسات التصفية وبيع الشركات الوطنية الإستراتيجية فيما يتعلق بوزير قطاع الأعمال هشام توفيق إلا أن أكثر الجلسات تفاعلا وجاذبية للحوار والمداخلات كانت المخصصة لوزير الإسكان والمرافق عاصم الجزار بعدد (١٠٨) مداخلة تتعلق بملف التصالح في مخالفات البناء وخطط الإسكان المتوسط والاجتماعي واحتياجات المدن والمحافظات تليها وزيرة التخطيط هالة السعيد بعدد (٨٣) مداخلة ثم وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عمرو طلعت ووزير الأوقاف بعدد (٦٨) مداخلة لكل وزير وهي بالأساس وزارات خدمية ترتبط بها الحياة اليومية للمصريين لا تخلو من مطالب أو احتياجات تتطلب الاستجابة لها موافقات وزارية واعتمادات مالية يمكن ضمان الفوز بها عبر الحديث أمام المجلس بينما كانت أقل الجلسات تفاعلا تلك المخصصة لوزير التعاون الدولي رانيا المشاط بعدد (٦) مداخلات باعتبارها وزارة شديدة التخصص وتحتاج لنمط من النواب أصحاب المعارف والخبرات التي تتيح لهم متابعة وإمام نوعي شديد التقدم يصعب تحقيقه بصورة واسعة من خلال الاختيارات القائمة علي أساس شعبي بينما كان من الغريب والمثير للدهشة أن يأتي لاحقا لها وزير التموين علي المصيلحي بعدد (١٥) مداخلة رغم تأثير وزارته علي حياة المواطنين ووجود العديد من المطالب التي تتعلق بحجم الدعم وآليات توزيعه وعمليات تنقية كشوف المستحقين له .

علي أن الملاحظة الجديرة بالاهتمام هنا ترتبط بتطور نسب وأرقام المشاركة في الحديث مع تقدم الجلسات حيث شهدت الجلسات الأولى للتقييم الحكومي مشاركة تتراوح بين المحدودة أو المتوسطة تطورت بمرور الوقت وتكرار حضور النواب لترتفع بشكل غير مسبوق بما يوضح أن طبيعة الملفات النوعية ومجالات عمل الوزارات لم تكن هي المعزز والمحفز علي المشاركة بعكس خبرات الجلسات وثقة الحضور والاستماع لتنوع وجهات النظر التي لعبت دورا محفزا علي المشاركة لدي النواب خصوصا في ظل التغيير



الكبير في التركيبة البرلمانية والعدد الكبير من النواب الجدد الذين مثلت الجلسات الفعلية للمجلس فرصة متاحة للتعلم والتدريب بالمشاركة .

تعليق مداخلات النواب			
م	الجلسة	الوزير	المداخلات
١	٨	التنمية المحلية	٣٤
٢	٨	التموين والتجارة الداخلية	١٥
٣	٩	التعليم العالي	٢٢
٤	٩	الدولة للإعلام	٢٦
٥	١٠	التربية والتعليم	٣٠
٦	١٠	التعاون الدولي	٦
٧	١١	الشباب والرياضة	٤٤
٨	١١	قطاع الأعمال العام	٤٨
٩	١٢	الموارد المائية والري	٤٢
١٠	١٢	الزراعة واستصلاح الأراضي	٥٢
١١	١٣	القوي العاملة	٢٤
١٢	١٣	الدولة للهجرة والمصريين بالخارج	٢٢
١٣	١٤	الخارجية	٣٣
١٤	١٤	الطيران المدني	٢٨
١٥	١٥	الثقافة	٤٢
١٦	١٥	البيئة	٤٤
١٧	١٦	النقل	٦٢
١٨	١٦	البترول والثروة المعدنية	٣٤
١٩	١٧	المالية	٤٢

٤٦	التضامن الاجتماعي	١٧	٢٠
٦٨	الأوقاف	١٨	٢١
٥٦	التجارة والصناعة	١٨	٢٢
٥٧	الكهرباء والطاقة المتجددة	١٩	٢٣
١٠٨	الإسكان والمرافق	١٩	٢٤
٢٩	السياحة والآثار	٢٠	٢٥
٦٢	الصحة والسكان	٢٠	٢٦
٦٨	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٢١	٢٧
٨٣	التخطيط والتنمية الاقتصادية	٢٢	٢٨
١٢٢٧	الإجماليات		

ـ تحليل أدوات القوي السياسية

حملت التركيبة السياسية للمجلس الحالي مؤشرات واضحة لتناقضات جدلية مثيرة فيما يتعلق بتعبيرها عن الحالة السياسية والحزبية التي تعيشها البلاد بصورة تستدعي حواراً فكرياً ومؤسسياً يستنبط من المشهد ما قد يساعد علي تطويره وتعزيز جوانبه الإيجابية فبينما شهد المجلس تراجعاً في تمثيل القوي السياسية والحزبية لتصبح (١٣) حزبا سياسيا في الفصل التشريعي الحالي بعد أن كانت (٢٠) حزبا سياسيا في الفصل التشريعي السابق بنسبة تراجع بلغت (٣٥ %) فقد زاد عدد الحزبيين في المجلس الحالي ليصل إلي (٤٢١) نائب مقابل (٢٤٦) نائب حزبي في المجلس السابق بنسبة تطور ايجابي (١٧١,١٤ %) إضافة لظهور حزب يمتلك الأغلبية البرلمانية (مستقبل وطن) التي تمكنه من قيادة العمل البرلماني وتوجيه الخطط التشريعية والأدوات الرقابية دون الحاجة للنص الاستثنائي لنشأة وتأسيس الائتلافات والتكتلات البرلمانية .

ولقد انعكست تلك الصورة المتنوعة سياسيا في الأدعاءات الرقمية والعديدية لمشاركة النواب في الحوارات حيث امتلك حزب مستقبل وطن (الأفضلية الرقمية المطلقة في جلسات تقييم الحكومة - باعتباره صاحب الأغلبية البرلمانية - سواء من حيث عدد طالبي الكلمة (٢٤١) نائب يمثلون (٧٥,٥ %) من مجموع نواب الحزب أو من حيث إجمالي عدد المداخلات التي تقدم بها نوابه (٦٠٠) مداخلة كان من اللافت أنها توزعت بين كافة الجلسات وأمام جميع الوزراء كمؤشر علي كفاءة الأدعاءات الجمعية للحزب وحرص نوابه علي الظهور والحضور القوي والمؤثر في المشهد رغم استخدامهم للأغلبية العددية بصورة تحكيمية خصوصا في إيقاف الحوارات ومداخلات النواب في توقيينات محددة لم تفشل سوي لمررة وحيدة بالجلسة (١٢) والتي وافق المجلس فيها علي استمرار

المناقشات خلال بيان وزير الزراعة السيد مرزوق القصير رافضا الطلب المقدم للمستشار أحمد سعد الدين (رئيس الجلسة) باقتراح إقفال باب المناقشة .

علي أن الأداء العقلاني لمستقبل وطن لم يشفع له لدي البعض الذين أرادوا استباق المشهد بانتقاد يخلق لهم تمايزا حيث شهدت الجلسة (الحادية والعشرون) بتاريخ الأحد ٧ فبراير ٢٠٢١ انتقادا للحزب خلال مداخلة النائب خالد أبو نحول حيث تحدث عن (ضرورة المساواة في منح الكلمة أثناء بيانات السادة الوزراء دون تفرقة بين أعضاء حزب الأغلبية وباقي السادة الأعضاء) وهو ما رد عليه النائب أشرف رشاد رئيس الهيئة البرلمانية لحزب مستقبل وطن بتوضيحه أن (نسبة مشاركة نوابنا في المناقشات (٣٢ %) وهي نسبة لا تتماشى مع عدد أعضاء الحزب في المجلس والنائب الذي تناول الأمر تحدث (٦) مرات تعقيبا علي الوزراء وهذه النسبة لم تتح ل (٢٨٠) نائبا من نوابنا) كما عقب في تأكيده علي منهجية حزب الأغلبية في التعامل مع طلبات الكلمة (نحترم إعطاء الفرصة للمعارضة وسنتعاون مع رئيس المجلس دوما في إرساء قواعد الحديث)

وبحكم العدد فقد جاء المستقلون تاليا لأغلبية مستقبل وطن بمشاركة (٨٨) نائبا تقدموا بعدد (٢٨١) مداخلة في نسب تتقارب مع الأغلبية البرلمانية بما يكشف عن حيوية وتفاعل وحرص علي المشاركة وهو ما يمكن رصده لدي غالبية الكتل البرلمانية المتواجدة في المجلس حيث تكررت ذات المؤشرات بالنسبة لأحزاب الوسط بداية من حزب الشعب الجمهوري بمشاركة (٣٦) نائب بإجمالي (٨٤) مداخلة وحزب الوفد (٢٤) نائب بإجمالي (٧٩) مداخلة .

في المقابل فقد أظهرت الأحزاب محدودة التمثيل كفاءة وفعالية في المناقشات علاوة علي التزام تنظيمي يكشف عن حالة وعي منفرد لدي عناصرها سواء من حيث الرغبة في المشاركة أو كفاءة الطرح واختيار القضايا أو توزيع الأدوار بين عناصر هيئاتها البرلمانية وأن كان النموذج الأبرز بينها لأحزاب (الإصلاح والتنمية - الديمقراطي الاجتماعي - إرادة جيل) الذين تمايزوا عن كافة التيارات البرلمانية بمشاركة كافة ممثليهم في الحوارات وطلب الكلمة .

القوي السياسية والمداخلات				
م	التيار السياسي	عدد النواب	المحدثون	المداخلات
١	المستقلون	١١٦	٨٨	٢٨١
الأحزاب السياسية				
٢	مستقبل وطن	٣١٩	٢٤١	٦٠٠
٣	الشعب الجمهوري	٥٠	٣٦	٨٤
٤	الوفد	٢٦	٢٤	٧٩
٥	حماة الوطن	٢٣	١٧	٤٨
٦	مصر الحديثة	١٣	١١	٢٤

٢٣	٩	٩	الإصلاح والتنمية	٧
١٠	٦	٨	المؤتمر	٨
٣٤	٧	٧	الديمقراطي الاجتماعي	٩
٢٢	٦	٧	النور	١٠
١٦	٦	٧	الحرية	١١
١٧	٥	٦	التجمع	١٢
٦	١	٢	العدل	١٣
٢	٢	٢	إرادة جيل	١٤

• تحليل مداخلات رؤساء الهيئات البرلمانية

رغم التمايز الذي تمنحه اللائحة الداخلية للمجلس لصالح رؤساء الهيئات البرلمانية للأحزاب الممثلة في عضوية المجلس بما يسمح لهم بطلب الكلمة والتفاعل مع كافة الموضوعات المطروحة في الجلسات العامة حيث نصت المادة (١٠٦) علي أن (يعبر ممثل الهيئة البرلمانية عنها في كل ما يتعلق بشؤونها المتصلة بالمجلس ونشاطها كما تكون له الأولوية في الكلام في المجلس ولجانه على باقي أعضاء المجلس المنتمين إليها) إضافة لما يحوزه من قوة تنظيمية تتبع من تكليفه حزبيا بقيادة وتوجيه الأداء النيابي لممثلي الحزب إلا أن واقع التفاعل والمشاركة في جلسات تقييم الأداء الحكومي يظهر تراجع أداء رؤساء الهيئات وعدم تمايزه بالصورة التي تحوله لقاطرة توجه وتطور مستوي النقاشات داخل القاعة خلال الجلسات العامة .

فعلي الرغم من أن تلك الجلسات قد شهدت مشاركة (٤٦١) نائب بعدد (١٢٢٧) مداخلة بمتوسط (٢,٦٦) مداخلة لكل مشارك فان رؤساء الهيئات قد اكتفوا بعدد (٦١) مداخلة بمتوسط (٤,٧) مداخلة لكل منهم كان من الغريب أن هناك (٦) منهم لم يصلوا إلي هذا المتوسط إضافة لأن (٤) من رؤساء الهيئات البرلمانية قد اكتفي كل منهم بمداخلة (وحيدة) خلال وجود (٢٨) وزير في (١٥) جلسة عامة بل ووصل الأمر إلي أنه من بين الأعلى تفاعلا وحديثا خلال جلسات الوزراء لم يظهر من رؤساء الهيئات البرلمانية سوي ممثلي (مستقبل وطن - حماة وطن) بينما غاب عن المركز (العشرة) الأولي ممثلي (١١) حزبا سياسيا في موقف يستدعي مراجعة وإعادة توجيه للأداءات البرلمانية لتلك النخب البرلمانية .

وبحكم موقعه كرئيس للهيئة البرلمانية لحزب الأغلبية فقد كان من الطبيعي أن يأتي النائب أشرف رشاد في المركز الأول بعدد (١٢) مداخلة كان من المميز فيها كونها لم تستغرق في المحلية وإنما اهتمت بالسياسات العامة وطبيعة العلاقة بين المجلس وبين السلطة التنفيذية بما يشير لوعي وفهم لطبيعة ومهام رؤساء الهيئات البرلمانية فيما أتى بعده النائب أحمد العوضي (حماة وطن) بعدد (٨) مداخلات جمعت بين الاحتياجات المحلية والسياسات العامة خصوصا أمام وزراء (الزراعة - البيئة - النقل)

في المقابل فقد امتلكت الأحزاب (ذات النكهة المعارضة) كفاءة وتنوع في وجهات النظر وطرح مختلف خصوصا في التعامل مع الملفات الشائكة (الصحة - التعليم - الإسكان - التموين - قطاع الأعمال) جعلتها تحتل مركز متقدمة في فعالية الأداء وعدد المداخلات لكل من النائب أيمن أبو العلا (الإصلاح والتنمية) والنائب إيهاب منصور (الديمقراطي الاجتماعي) والنائب عاطف المغاوري (التجمع) بعدد مداخلات (٧ - ٧ - ٦) علي التوالي .

ومع موقعها المتقدم (والتميز) من حيث عدد النواب بالمجلس فقد كان من الغريب أن يحتل رؤساء الهيئات البرلمانية لحزبي (الشعب الجمهوري - الوفد) موقعا متأخرا في عدد المداخلات سواء (٤) مداخلات للنائب محمد صلاح أبو هميلة (الذي سبق له التنافس علي موقعي رئيس المجلس ورئيس لجنة الدفاع والأمن القومي) رغم وجود (نائبة) للحزب شاركت بعدد (٩) مداخلات هي النائبة أمال عبد الحميد أو مداخلته (وحيدة) للنائب محمد عبد العليم داود (الوفد) الذي تكرر معه أيضا وجود نواب للحزب بالمجلس أكثر منه فعالية ومشاركة سواء النائب هاني أباطة (١٢) مداخلته أو النائب سليمان وهدان (٩) مداخلات .

وبرغم أنها مداخلته (وحيدة) التي أدلي بها النائب محمد عبد العليم داود فقد كانت كاشفة عن المعركة البرلمانية الأولى - خلال الجلسات العامة - والتي أظهرت ما يمكن القول بأنه صراع تقسيم مناطق النفوذ والقوي داخل البرلمان وذلك خلال الجلسة (التاسعة) بتاريخ ١٩ يناير ٢٠٢١ حيث تحدث النائب خلال جلسة تقييم أداء وزير الإعلام عن قضية الإصلاح السياسي مؤكدا علي أنه (لا يمكن أن أتحدث عن إقامة مائدة حوار سياسي مع حزب داخل المجلس بالكراتين) وهو ما أثار جدلا شديدا وتراشقا بين النواب داخل القاعة رد عليه داود (اللي علي رأسه بطحة يرد علينا) ليقوم المستشار حنفي جبالي بتطبيق اللانحة والتصويت علي خروج النائب من القاعة مع إحالته لهيئة المكتب للتحقيق فيما أعتبر تجاوزا غير مقبول منه (عند مثولك أمام هيئة المكتب قل ما تشاء) الأمر الذي استنفر حزب الوفد لمساندة نائبه حيث أصدر بيانا عن طريق فؤاد بدرابي سكرتير عام الحزب أعلن فيه أن (داود لم يخطئ وفقا للدستور ولم يتجاوز ما جاء بالمادة (١١٢) من الدستور ومواد اللانحة الداخلية للمجلس التي تعطي العضو الأحقية في إبداء الرأي داخل المجلس دون أن يحاسب طالما في إطار اللوائح المنظمة وأن التراشق الذي حدث بين رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد والنائب أشرف رشاد رئيس الهيئة البرلمانية لحزب مستقبل وطن هو أمر طبيعي وتكرر علي مدار تاريخ البرلمان المصري كما أنه أمر صحي ويسهم في إثراء العمل البرلماني) كما تمت دعوة الهيئة العليا لاجتماع طارئ الأربعاء ٢٠ يناير ٢٠٢١ أسفر عن إعلان المستشار بهاء أبو شقة عن فوز داود برئاسة الهيئة البرلمانية للحزب بالتزكية بعد تنازل كلا من النائبين محمد مدينة وشيرين طایل كما كتب داود علي صفحته بموقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك) معلقا علي قرار هيئة المكتب بإحالة النائب والواقعة وتداعياتها للجنة القيم قائلا (لم تكن هناك كلمة واحدة خارج حدود الدستور واللانحة وما قلته هو رأي وسياسة الانتقام جاهزة في جرابهم وليعلم الجميع أننا لسنا ضيوف في المجلس بل نواب نير بالقسم علي الدستور)

وقبل أن ينقش غبار المعركة وما أضافته من سخونة علي المشهد الافتتاحي للمجلس أعلن المستشار حنفي جبالي خلال الجلسة (الرابعة والعشرون) بتاريخ الأحد ١٤ فبراير ٢٠٢١ عن (تلقيه رسالة من رئيس حزب الوفد يخطره فيها بفصل السيد النائب محمد عبد العليم داود من الحزب وكافة تشكيلاته) كما تلقي المجلس إخطارا ثانيا (باختيار السيد النائب سليمان وهدان ممثلا للهيئة البرلمانية للحزب أمام المجلس) لتستدعي المعركة للذهنية المجتمعية بما صاحبها من سخونة وأحداث وربما سوابق برلمانية (مقبلة) حالات متقاربة للنائبين (توفيق عكاشة - محمد أنور السادات) انتهت بإسقاط العضوية عن كل منهما (رغم اختلاف الأسباب والمسببات)

تحليل مداخلات رؤساء الهيئة البرلمانية

م	رئيس الهيئة	الحزب	المداخلات
١	أشرف رشاد الشريف	مستقبل وطن	١٢
٢	أحمد العوضي	حماة الوطن	٨
٣	أيمن أبو العلا	الإصلاح والتنمية	٧
٤	إيهاب منصور	الديمقراطي الاجتماعي	٧
٥	عاطف المغاوري	التجمع	٦
٦	عبد المنعم إمام	العدل	٦
٧	أحمد خليل خير الله	النور	٥
٨	محمد صلاح أبو هميلة	الشعب الجمهوري	٤
٩	هشام هلال	مصر الحديثة	٢
١٠	محمد عبد العليم داود	الوفد	١
١١	رفعت سيد درويش	المؤتمر	١
١٢	محمد عطية الفيومي	الحرية	١
١٣	محمد تيسير مطر	إرادة جيل	١

تحليل مداخلات رؤساء اللجان النوعية

اهتمت اللانحة الداخلية لمجلس النواب بتحديد اختصاصات ومهام اللجان النوعية باعتبارها المعمل الحقيقي والبوتقة لانصهار الأفكار وإنتاج النصوص والتشريعات النيابية التي يمكن تقديمها للجلسة العامة لإقرارها وإلزام السلطة التنفيذية علي العمل بمقتضاها للدرجة التي جعلت العديد من الدارسين والمهتمين بالعمل البرلماني يذهبون في تقييم المجالس وبيان مدي قدرتها علي الانجاز إلي قراءة أداءات اللجان النوعية وتحليل مخرجاتها ونواتجها كمييار موضوعي لقياس كفاءة النواب بعيدا عن الهالات الإعلامية وتركيز الصحفيين علي نجوم النخبة البرلمانية وما يصدر عنهم من مواقف أو آراء .

حيث نصت المادة (٤٦) علي أن (تتولى كل لجنة من اللجان النوعية دراسة ما يحال إليها من مشروعات القوانين أو الاقتراحات بقوانين أو القرارات بقوانين أو غيرها من الموضوعات التي تدخل في نطاق اختصاصها وغير ذلك من المسائل التي يقرر المجلس أو رئيسه إحالتها إليها وفقاً لأحكام هذه اللانحة) بينما اهتمت المادة (٤٨) ببيان طبيعة ومهام اللجان في متابعة

وتقييم الأدعاءات الحكومية حيث نصت علي أن (تتابع كل لجنة من اللجان النوعية في حدود اختصاصها ما تتضمنه بيانات الوزراء في المجلس أو أمامها أو في الصحف ووسائل الإعلام من وعود وبرامج وكذلك التوصيات التي صدرت عنها أو صدرت عن المجلس وتقدم تقارير إلى رئيس المجلس تضمنها المدى الذي وصل إليه تنفيذ كلٍ من هذه الوعود والتوصيات ولمكتب المجلس أن يعرض هذه التقارير على المجلس) وهي المهام والأدوار التي جعلت من رئيس اللجنة محورا رئيسيا لضمان الفعالية والكفاءة في الالتزام بطبيعة الاختصاصات أو كفاءة العرض والتقييم حيث نصت المادة (٥١) علي أن (يشرف رئيس اللجنة على أعمالها وعلى العاملين بأمانتها ويتولى إدارة جلساتها ويحافظ على النظام داخلها ويحل محله عند غيابه أكبر الوكيلين سناً ثم الحاصل على أعلى الأصوات منهما)

وعلي الرغم من سلاسة عملية التوافق علي رؤساء وهيئات مكاتب اللجان النوعية وحالة التنوع الأيديولوجي والحزبي التي صاحبت عمليات الاختيار بالصورة التي رفعت سقف الآمال والطموحات في أدعاءات أكثر احترافية إلا أن تجربة جلسات تقييم الأدعاءات الحكومية أتت بالعديد من المؤشرات السلبية والملاحظات غير الجيدة حول فعالية ومساهمات رؤساء اللجان في الحوارات والنقاشات المرتبطة بملفات وبرامج حكومية وثيقة الصلة بأدوارهم وطبيعة عمل اللجان التي يرأسونها - ويفترض أنهم خبراء في مجالاتها - بما أعاد بعض من الحديث حول عمليات الترضية والتسكين والمجاملة في تلك الاختيارات حتي ولو كانت علي حساب جودة مخرجات العمل البرلماني ذاته .

فمن بين (١٢٢٧) مداخلة إجمالية في جلسات تقييم الأدعاءات الحكومية اقتضرت حصة رؤساء اللجان النوعية علي (٥٩) مداخلة فقط بنسبة (٤,٨ %) كمؤشر غير مقبول ولا يليق بمواقعهم وأدوارهم خصوصا مع سخونة الحوارات وتمايز وجهات النظر حول العديد من القضايا المطروحة إضافة لقيمتها في معاونة رئيس الجمهورية في تقييم موضوعي للأدعاءات الوزارية يحدد من يستحق الاستمرار في موقعه ومن تستوجب التجربة استبداله والبحث عن بديل أكثر كفاءة .

في ذات السياق فإن تحليل مواقف رؤساء اللجان النوعية بصورة تفصيلية تكشف أن تلك المداخلات وعددها (٥٩) مداخلة قد اقتصر تقديمها علي (٢٠) رئيس لجنة فيما غاب عن الحديث تماما عدد (٥) رؤساء لجان نوعية بنسبة (٢٠ %) هم المستشار إبراهيم الهندي (التشريعية) وأحمد سمير صالح (الاقتصادية) ومعتز محمود (الصناعة) ودرية شرف الدين (الثقافة والإعلام) والنائب الراحل كمال عامر (الدفاع والأمن القومي) رغم خطورة تلك الملفات ووجود جدول مجتمعي حول العديد من أدعاءات السلطة التنفيذية المرتبطة بها بل وكان الأغرب في صمت رئيس لجنة (الثقافة والإعلام) رغم كونها أول لجان البرلمان حسما للنقاشات وإعلانا لرفضها لبيان وزير الإعلام أسامة هيكل - في سابقة برلمانية نادرة علي أدعاءات المجلس - بل وإعلان اللجنة عن اختيارها (كمقرر) أثناء عرض التقرير والنقاش حوله خلال الجلسة العامة .

أما عن النواب أصحاب المداخلات فقد كان أكثرهم فعالية ومشاركة في النقاشات كل من علاء عابد (النقل) وهشام الحصري (الزراعة) بعدد (٧) مداخلات لكل منهما يأتي بعدهم محمد كمال مرعي (المشروعات المتوسطة والصغيرة) بعدد (٦) مداخلات فيما كان رؤساء اللجان النوعية أصحاب المداخلات الأقل بعدد مداخلة (وحيدة) لكل منهم لعدد (٥) رؤساء لجان هم عاطف ناصر (الاقتراحات والشكاوي) سامي هاشم (التعليم) د / علي جمعة (الدينية) د / عبد الهادي القسبي (التضامن) عماد سعد حمودة (الإسكان) كان من اللافت أنها أتت في مواجهة الوزير المختص في ملف عمل اللجنة دون أي مساهمة في نقاشات غيره من الوزراء والمسئولين .

تفصيل مداخلات رؤساء اللجان النوعية

المداخلات	اللجنة	الرئيس	م
-	اللجنة الدستورية والتشريعية	المستشار / إبراهيم الهندي	١
٣	الخطة والموازنة	د / فخري الفقي	٢
-	الشنون الاقتصادية	أحمد سمير صالح	٣
٢	العلاقات الخارجية	كريم درويش	٤
٤	الشنون العربية	يسري المغازي	٥
٢	الشنون الإفريقية	د / شريف الجبلي	٦
-	الدفاع والأمن القومي	اللواء / كمال عامر	٧
١	الاقتراحات والشكاوي	عاطف ناصر	٨
٢	القوي العاملة	عادل عبد الفضيل عياد	٩
-	الصناعة	معتز محمود	١٠
٦	المشروعات الصغيرة	محمد كمال مرعي	١١
٣	الطاقة	حسام عوض الله	١٢
٧	الزراعة والري	هشام الحصري	١٣
١	التعليم والبحث العلمي	سامي هاشم عرفات	١٤
١	الشنون الدينية	د / علي جمعة	١٥
١	التضامن	عبد الهادي القصبي	١٦
-	الإعلام والثقافة	درية شرف الدين	١٧
٣	السياحة والطيران المدني	نورا علي عبد السميع	١٨
٢	الشنون الصحية والبيئة	د / أشرف حاتم	١٩
٧	النقل والمواصلات	علاء عابد	٢٠
٢	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	أحمد بدوي	٢١



١	الإسكان والمرافق	عماد سعد حمودة	٢٢
٤	الإدارة المحلية	أحمد السجيني	٢٣
٤	الشباب والرياضة	محمود حسين	٢٤
٣	حقوق الإنسان	طارق رضوان	٢٥